الأثر الإقتصادي للسياحة على الوجهة السياحية
(نظرة على مساهمة القطاع السياحي الجزائري)

د. مـــروان صـــحراوي

أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و التسيير

جامعة ابن خـــلدون (تيارت)

الملخص:

وفقا لما تعكسه الإحصائيات العالمية الحديثة فإن السياحة تعد بحـق من أكبر الصناعات العالميـة و القطاعات الإقتصادية المساهمة في الإقتصاد العالمي بترليونات الدولارات سنويا، و خلقها لمناصـب الشغـل الوفيرة و المتنوعة، و توليدها للصادرات، و تحصيلها للضرائب، و تحفيـزها لرأس المال الإستثماري. غير أن التقارير الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة و السفر حول آثار هذا القطاع في الإقتصاديات المحلية، تشير إلى أن القطاع السياحي في الجزائر يبقى يترنح في مراتب متأخرة مقارنة بالدول الرائدة سياحيا عامة ، و دول الجوار خاصة من حيث مساهمته في الإقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الوجهة السياحية، السائح الجزائري

***Abstract*:**

According to recent international statistics, tourism is truly one of the largest international industries and economic sectors contributing to the world economy by trillions dollars annually, creating abundant and diversified jobs, generating exports, collecting taxes and stimulating

investment capital. However, reports from the World Tourism and travel Organization about the effects of this sector in the local economies indicate that the tourism sector in Algeria remains lagging behind in comparison to the leading countries in tourism generally, and neighboring countries especially, in terms of its contribution to the national economy.

Keywords :tourism tourist destination Algerian tourist

تمهيد:

تعتبر السياحة بشكل لا لبس فيه نشاطا إقتصاديا و إجتماعيا عالميا و عاملا محفزا لعجلة التنمية الإقتصاديـة، و الإجتماعية، و البيئية في مختلف المناطق و الأقاليم، حيث تحتل مكانة مرموقة في مختلف الوجهات السياحية عبر العالم، من عواصم رائدة، و مـدن صغيرة، و قرى، و مناطق ريفية، و مناطق ساحلية، إلى بعض من أبعد النقاط على سطح الأرض. نتيجة لإسهاماتها في الرفع من الأداء الإقتصادي لتلك المجتمعات، و تعزيز الجوانب الإجتماعية و الثقافية، و حتى الأبعاد البيئية فيها، غير أن هذا لا يخفي حقيقة أن السياحة نشاط تنطوي على مجموعة من السلبيات التي يمكن أن تكون ذات تأثيرات خطيرة على الوجهات السياحية، و هو ما سنحاول توضيحه من خلال العمل.

1. الأثار الإقتصادية الإيجابية للنشاط السياحي في الوجهة السياحية:

يرى كل من (***Inkson & Minnaert, 2012***) أنه يمكن تصنيف الأثر الإقتصادي للنشاط السياحي على الوجهة السياحية إلى مايلي[1]:

[1] *Clare Inkson & Lynn Minnaert (2012), «**Tourism Management: An Introduction** », First Edition, Published by Sage, PP. 197.*

أ. **الأثر الإقتصادي المباشر:** يشير إلى مجمل الآثار المباشرة الناجمة عن تحصيل الإنفاق السياحي، فالإيرادات السياحية المباشرة تؤثر على خلق الدخل و مناصب الشغل لدى الفاعلين ذوي العلاقة المباشر بالقطاع السياحي كالفنادق، مناطق الجذب، الوكالات السياحية، وسائل النقل المختلفة، و غيرها. إضافة إلى ذلك الأثر المباشر الذي يمكن أن يمس مناطق و أماكن ليس لها علاقة مباشرة بصناعة السياحة، كمـــراكز التسوق، السينـما، و مقاهي الأنترنت، و غيرها.

ب. **الأثر الإقتصادي غير المباشر:** يشير إلى الحالات التي يكون فيها للإنفاق السياحي أثر غير مباشر يقوي الإقتصاد المحلي، فمشتريات الفاعلين في قطاع السياحة الذين يسعون إلى تلبية إحتياجات السياح، كالفنادق التي تشتري الأغذية المتنوعة من المنتجين المحليين أو التجار، و يمكن لحجم طلبياتها أن يزداد إن كان نشاطها ناجحا (من خلال جذب سياح أكثر، أو الحصول على إنفاق أعلى)، و المتاحف كذلك إن هي حققت نسبة كبيرة من الزوار فهي تكون بحاجة أكبر للحصول على عمال حدد، و في كلتا الحالتين فإن النشاطات التي ليس لها علاقة بالسياحة يمكن ان تنتفع بالسياحة.

ج. **الأثر المُستحدث:** إن إنفاق سكان الوجهة السياحية الذين تأثروا بصفة مباشرة أو غير مباشرة من الإيرادات السياحية المحققة وفق ما سبق ذكره في العنصرين السابقين، يشكل أثرا إقتصاديا على الوجهة السياحية أقل وضوحا مقارنة بالنوعين الأولين، يشير هذا الأثر إلى الوضعية الإقتصادية العامة للوجهة السياحية. فإذا حقق أفراد الوجهة السياحية مستويات دخل أفضل (الدخل المولد مباشرة أو غير المباشر)، فمن المرجح أن هؤلاء الأفراد قد ينفقوا أكثر مما سبق وفقا لتغير الدخل، و بالتالي سينعكس ذلك على إزدهار نشاط الأعمال في تلك الوجهات، مما سيدفع تلك الأنشطة على توظيف عمال أكثر، دفع ضرائب أكثر. أي أن السياحة تؤثر على الكل في الوجهة السياحية.

و على العموم يمكن للأثر الإقتصادي للسياحة أن يمس عدة نواحي و مستويات في إقتصاديات الدول و الوجهات السياحية، من خلال:

1.1) توليد الدخـل:

يعتبر توليد الدخل أو العوائد المالية للوجهات من خلال السياحة من أهم الآثار الإقتصادية الإيجابية لهذا النشاط، فمن خلال إحصائيات المجلس الدولي للسياحة و الأسفار (***WTTC***) يتضح جليا أن المساهمة المباشرة لقطاع السياحة و الأسفار في الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنة ***2013***م بلغت ***2155.4*** بليون دولار أمريكي أي ما يعادل ***2.9%*** لذات الناتج، كما يرجح أن يرتفع هذ الرقم بنسبة ***4.3%*** ليصل إلى ***2248.2*** بليون دولار أمريكي مع نهاية ***2014***م، حيث تضم هذه الإحصائيات في المقام الأول كل العوائد المالية الناتجة عن الأنشطة الإقتصادية مثل الفنادق، و وكالات السفر، وشركات الطيران، و غيرها من خدمـات نقل الركاب، و المطاعم، و الترفيه، و مختلف الأنشطة و الخدمات المطلوبة مباشرة من قبل السياح. و يرتقب أن هذه المساهمة سترتفع نهاية ***2024***م بمعدل نمو يبلغ ***4.2%*** سنويا ليكون المبلغ المساهم به من قبل القطاع ***3379*** بليون دولار أمريكي أي ما يعادل ***3.1%*** من مجمل الدخل المحلي الإجمالي[1].

و تشير ذات الإحصائيات إلى أن مقدار المساهمة الكلية لقطاع السياحة و السفر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنة ***2013***م بلغت ***6990.3*** بليون دولار أمريكي أي ما يعادل ***9.5%*** من الناتج، كما تؤكد أن هذه النسبة سترتفع بنسبة ***4.3%*** ليصل إلى ***7289.1*** بليون دولار أمريكي مع نهاية ***2014***م أي ما يعادل ***9.6%*** من الناتج المحلي الإجمالي، و يتوقع أن هذه المساهمة ستواصل الإرتفاع حتى نهاية سنة ***2024***م بمعدل نمو يبلغ ***4.2%*** سنويا لتكون قيمة المساهمة الكلية لقطاع السياحة و السفر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تعادل ***10965.1*** بليون دولار أمريكي أي ما نسبته ***10.3%*** من مجمل الدخل[2].

[1] *The World Travel & Tourism Council (WTTC) (2014), "**Travel & Tourism Economic Impact 2014**".*

[2] *The World Travel & Tourism Council **(WTTC)** (2014), Ibid.*

2.1) توليد مناصب الشغل:

إذ أصبح لقطاع السياحة دور جلي في خلق مناصب العمل داخل العديد من إقتصاديات البلدان، و يرجع صانعي السياسات في هذه الأخيرة أن هذا القطاع مناسب تماما للقضاء على البطالة، و العمالة الرديئة إلى[1]:

- أنه قطاع يشهد نموا متزايدا في العديد من الوجهات؛
- أنه قطاع إنتاجي يميزه التنوع و المرونة؛
- أنه قطاع يعرف بحاجته لليد العاملة المكثفة؛
- أنه قطاع يتيح العديد من فرص العمل التي لا تحتاج للخبرة ، و المهارة، أو التدريب المكثف؛
- كما أنها ملائمة تماما للأفراد في المستويات السفلى من سوق العمل كالعاطلين من صغار السن، العاطلين لمدة طويلة، منخفضي الخبرة، الأقليات العرقية، بعض الشهادات و الدرجات العلمية، و النساء.

و كانت تقديرات المجلس الدولي للسياحة و الأسفار (***WTTC***) تشير أن القطاع كان قد ولّد ما يقارب ***100.894.000*** منصب عمل مباشر سنة ***2013***م، أي ما يمثل ***3.4%*** من إجمالي عدد المناصب في العالم. و تتوقع نفس الهيئة أن تنمو تلك النسبة بـ ***2.2%*** في سنة ***2014***م ليصل عدد المناصب

[1] *Clare Inkson & Lynn Minnaert (2012), Ibid, PP. 198.*

المستحدثة إلى ***103.069.000*** منصب عمل مباشر، أي ما يعادل ***3.4%*** من إجمالي مناصب العمل. و يمكن أن تصل تلك المناصب في سنة ***2024م*** إلى ***126.257.000*** منصب شغل مباشر[1].

بينما بلغت أعداد مناصب العمل غير المباشرة في السياحة ***265.855.000*** منصب سنة ***2013م*** أي ما يساوي ***8.9%*** من إجمالي اليد العاملة في العالم. تلك التوقعات يمكن أن تنمو بمعدل ***2.5%*** في سنة ***2014م***، ليصل عدد مناصب غير المباشرة في السياحة لـ ***272.417.000*** منصب شغل أي ما يعادل ***9.0%*** من إجمالي مناصب العمل. و يمكن أن يصل عدد المناصب سنة ***2024م*** وفقا لنفس التقديرات إلى ***346.901.000*** منصب عمل غير مباشر[2].

3.1) زيادة التحصيل الضريبي:

كما هو معروف تسعى السياسة الضريبية في أي دولة إلى تغطية ميزانية الحكومة دون أن يتضرر المواطن أو أن يشعر بثقل الضريبة المفروضة عليه، علاوة على تحقيق العديد من الأهداف الأخرى. و في قواعد الأنظمة الضريبية عادة ما يلقي المشرع الضريبي بأعباء الضريبة على الفئات الغنية أو التي تمتلك دخلا يجعلها مؤهلة لدفع تلك الضرائب، إضافة إلى أنه يتحاشى بقدر الإمكان فرض تلك الضرائب على السلع و الخدمات الضرورية المرغوبة من عامة الشعب، في حين يلقي بها على السلع و الخدمات الكمالية التي المستهلكة من قبل فئات خاصة.

و وفقا لما تم ذكره يمكن القول أن السياحة كحاجة كمالية يقدم عليها الأفراد الذين هم في العادة يمتلكون القدرة على تحمل كافة الأعباء بها بما في ذلك الأعباء الضريبية، تكتسي أهمية بالغة في تمويل خزينة

[1] *The World Travel & Tourism Council* ***(WTTC)*** *(2014), Ibid.*
[2] *The World Travel & Tourism Council* ***(WTTC)*** *(2014), Ibid.*

الحكومة أي أنها ذلك الوعاء الدسم لفرض الضرائب[1]. فعلى سبيل المثال نشرت إحصائيات كندا سنة ***2008م***، تقريرا عن الإيرادات الحكومية المرتبطة مباشرة بقطاع السياحة، حيث لعبت الضرائب جزءا مهما من تلك الإيرادات. و أكد التقرير أن المصدر الأهم للإيرادات كان الضرائب المفروضة على المنتجات (المبيعات النهائية)، و التي تشير في أغلب البلدان إلى الضريبة على القيمة المضافة (***TVA***)، حيث مثلت ***50%*** من مجمل الإيرادات من السياحة أي ما يعادل ***4.7*** بليون دولار كندي[2].

***4.1*) تحريك ميـزان المدفوعات:**

يقصد بميزان المدفوعات السجل الحسابي للدولة و معاملاتها التجارية مع العالم الخارجي، لمدة زمنية تقدر بسنة واحدة، و تشمل الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات و رأس المال و التحويلات المالية، ..إلخ[3]، أي أنه تبيان لكل حقوق و ديون دولة ما مع الدول الأخرى الناتجة عن المعاملات و المبادلات التجارية خلال فترة زمنية معينة.

و للسياحة أثر هام و ملحوظ على الميزان التجاري لمختلف الدول خاصة تلك تشهد ضخامة في قطاعها السياحي، فدخول السياح إلى الوجهة السياحية لطالما كان مصدرا مرحبا به في تحصيل العملات الأجنبية محليا، كما أن خروج مواطني تلك الوجهات سيصاحبه خروج للعملة الصعبة أيضا، و لا تقتصر حركة تلك الأموال على حركة الأفراد فقط، بل يتعدى ذلك إلى نشاط الفاعلين في قطاع السياحة و ما يقتضيه نشاطهم من إنتقال لمختلف المنتجات، و القوى العاملة، و رؤوس الأموال عبر حدود الوجهة السياحية[4].

---

[1] مثنى طه الحوري و اسماعيل محمد الدباغ، **"إقتصاديات السفر و السياحة"**، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012م، ص 200.

[2] *Clare Inkson & Lynn Minnaert (2012), Ibid, PP. 198.*

[3] أسامة الفاعوري، **" الجغرافيا السياحية: ما بين النظرية و التطبيق"**، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012م، ص 379.

[4] مثنى طه الحوري و اسماعيل محمد الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 120-124.

5.1) تحسين الهيكل الإقتصادي للوجهة السياحية:

يقول كل من (***Wall & Matheison, 2006***) أنه نظرا لإمتلاك قطاع السياحة شبكة من الروابط الخلفية مع قطاعات إنتاجية أخرى كالفلاحة، و البناء، الهدايا، الأنشطة الترفيهية، ..إلخ، فإنه يمكن للسياحة أن تكون دور المحفز لمجمل تلك المشاريع، ما يضيف مساهمة لكافة تلك القطاعات في إقتصاد المجتمع المضيف ما يضمن تنوعه و نضجه[1].

فالفندق في الوجهة السياحية مثلا وفقا لـ(***Inkson & Minnaert, 2012***) يمكن أن يُكون علاقات قوية و مقربة مع موردين محليين للأطعمة، و المشروبات، مراكز الترفيه، أصحاب الحرف اليدوية، وكالات التشغيل المحلية. و عليه فإن تطوير السياحة المحلية في الوجهات السياحية يمكن أن ينعكس بمنافع جمة على كل الأطراف في الوجهة السياحية، سواء الأطراف ذوي العلاقة المباشرة بصناعة السياحة، أو الأطراف الذين ترتبطون بها بعلاقة غير مباشرة. نتيجة لهذه التصورات يرى في صناع السياسات العامة، أن السياحة يمكن أن تكون مدخلا لتحسين فعالية الهيكل الإقتصادي ككل للمناطق السياحية، لذلك يستوجب دعمها و تشجيعها[2].

6.1) تشجيع النشاط المقاولاتي:

يتميز القطاع السياحي في مختلف الوجهات السياحية بإشراك مجموعة كبير من المؤسسات الإنتاجية خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها. و نظرا لكون المنتج السياحي يعرض إما عن طريق منظمات كبرى وطنية أو متعددة الجنسيات، أو من قبل مجموعة من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، إضافة إلى تلك المؤسسات الصغيرة جدا، و الحرفيين. فإن ذلك قد يؤدي إلى توسع فرص النشاط المقاولاتي في الوجهة

[1] *Geoffrey Wall & Alister Matheison (2006),* ***« Tourism : Change, Impacts and Opportunities »,*** *First Edition, Published by Pearson Education Limited, PP.84.*
[2] *Clare Inkson &Lynn Minnaert (2012), Ibid, PP. 205.*

السياحية خاصة تلك الوجهات التي تشهد تدفقات سياحية ضخمة، و تتميز بجاذبية عالية للمستثمرين السياحيين.

2. النتائج الإقتصادية السلبية للسياحة على الوجهة السياحية:

على الإيجابيات التي تم التطرق إليها في اليسابق فإن النشاط السياحي يبقى نشاطا إقتصاديا ذو تكاليف عالية، يمكن أن تنعكس بآثار إقتصادية غير المقبولة على الوجهة السياحية، خاصة بالنسبة لتلك الوجهات الفقيرة التي تفرط في الإعتماد عليه، و تكون أكثر إلحاحا للحصول على المنافع و المميزات السابقة الذكر من خلال تبني السياحة كنشاط تنموي أساسي لها.

هذه الآثار يمكن أن تتمثل وفقا لبرنامج **الأمم المتحدة للبيئة** (*UNEP*) فيمايلي:

1.2) تسرب الدخل:

يعد تسرب المبالغ المالية الناتجة عن المداخيل التي تحققها الوجهة السياحية خارج تلك المناطق من أبرز النتائج السلبية التي يمكن أن تنجم عن تبني نشاط سياحي في منطقة ما. و تعرف هذه الظاهرة وفقا لـ (*Mitchell & Faal, 2008*) كـ: "النسبة من سعر الإجمالي للعطلة التي لا تصل إلى أو تبقى في الوجهة السياحية"[1].

[1] *Jonathan Mitchell & Jojoh Faal (2008), **"The Gambian Tourist Value Chain and Prospects for Pro-Poor Tourism"**, Working Paper, Overseas Development Institute, London, Available at: http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/98.pdf, Seen: 10/06/2015.*

ففي أغلب الأحيان يتسرب جزء كبير من إجمالي الإيرادات السياحية إلى شركات الطيران، و الفنادق، و الشركات السياحية الأجنبية (التي تكون مصدرا للسياح في معظم الأحيان)، فيما يحتفظ الفاعلون المحليون بالجزء المتبقي من تلك الإيرادات، الذي يمكن أن يتسرب منها أيضا عبر منافذ أخرى.

حيث تشير الإحصائيات إلى أن مجموع الدخل السياحي المتسرب من تايلاند إلى الخارج عبر الوكالات السياحية الأجنبية، مشغلي السياحة الأجانب، و شركات الطيران الأجنبية، و من عملية إستيراد المواد الغذائية، و غير ذلك، بلغ ***70%*** من إجمالي ما أنفقه السياح هناك. بينما بلغ مقدار التسرب ***80%*** في منطقة البحر الكاريبي، و ***40%*** في الهند[1].

2.2) تكاليف البنية التحتية:

إن ازدياد أنشطة و أشغال التنمية السياحة في الوجهات السياحية لتطوير البنى التحتية، و المرافق العمومية، و المرافق السياحية الضرورية لإنجاح النشاط السياحي سيكون مكلفا للحكومات المحلية، ما قد يدفعها إلى زيادة نسبة الضرائب و بالتالي تحمل دافعيها لأعباء إضافية. إضافة إلى إجراءات و سياسات حكومية مكلفة أخرى يمكن لها أن تتخذها كتقديم الإعفاءات الضريبية و الإمتيازات المالية الأخرى.

3.2) الإعتماد المفرط على السياحة:

إن الإعتماد المفرط على السياحة في بناء إقتصاديات بعض الوجهات السياحية جعلها عرضة لمجموعة من المخاطر الناتجة عن الخصائص المميزة لهذا القطاع كالموسمية و ما ينجم عنها، إضافة إلى التذبذب في الطلب السياحي نتيجة لعوامل بيئة الأعمال المعاصر مثل التغيرات في الأسعار، تغيير الموضات و الأذواق،

[1] *Available at*:http://www.publicsector.org/local_agenda_21and_you/WhileTravelling/5Questions.html, *Seen: 10/06/2015.*

ظهور وجهات جديدة بقدرات تنافسية عالية، الإتجاهات السياسية و الأمنية و الإقتصادية العالمية، و غيرها من العوامل الطبيعية التي يمكن أن تدمر القطاع السياحي المحلي الأخرى[1].

4.2) زيادة مستوى الأسعار:

إن زيادة مستوى الطلب السلع و الخدمات من قبل السياح في الوجهة السياحية غالبا ما يتسبب في ارتفاع أسعار تلك المنتجات، و هو ما يمثل أثرا سلبا على السكان المحليين الذين يمتلكون دخلا مستقرا نسبيا. و قد خلصت دراسة أقيمت في (***San Francisco University***) إلى أن الأسعار سترتفع بنسبة ***08%*** كنتيجة لتطور النشاط السياحي[2].

إضافة إلى إرتفاع قيمة الأصول العقارية داخل المناطق السياحية نتيجة لزيادة الطلب على الأرض (لتشييد المزيد من الفادق، المنشأت السياحية، الشقق و البيوت السياحية، .. إلخ)، و المنافسة السعرية الشرسة بين المشترين المحتلمين. و هو ما سيؤثر أيضا على السكان المحليين حيث سيدفعهم إلى دفع المزيد من الأموال للحصول تلك الأراضي أو المنازل، و المزيد من الضرائب نتيجة لقيمتها المرتفعة، رغم أن ذلك سيكون مصدر دخل جيد لملاك الأراضي، و الوكالات العقارية، و مؤسسات البناء، ... إلخ[3]. فكوستاريكا مثلا تشهد هيمنة رأس المال الأجنبي على العقار، أي تعود ملكية ***65 %*** من الفنادق فيها إلى الأجانب، إضافة إلى أرتفاع أسعار السكنات الجديدة نتيجة للإقامة الطويلة للسياح الأثرياء و المتاقعدين فيها للتمتع بجاذبية تلك المنطقة و ما توفره من جو هادئ و مسالم[4].

[1] *Geoffrey Wall & Alister Mathieson (2006), Ibid, PP. 147.*
[2] *United Nations Environment Programme, **"Negative Economic Impacts of Tourism"**, Published on: http://www.unep.org/, Seen: 10/06/2015.*
[3] *Geoffrey Wall & Alister Mathieson (2006), Ibid, PP. 149.*
[4] *United Nations Environment Programme, **"Negative Economic Impacts of Tourism"**, Ibid.*

5.2) الطابع الموسمي لوظائف العمل:

تعتبر الموسمية من أهم الخصائص التي تتميز بها صناعة السياحة ذات الأثر القوي على طبيعة و مستويات التشغيل في الوجهات السياحية، ما ينجر عنه ظهور المشاكل الإقتصادية في الأخيرة، خاصة الوجهات التي تعتمد على النشاط السياحي بشكل كبير (كما هو احال في غامبيا التي ترتبط نسبة **30%** من العمالة فيها بالسياحة بشكل مباشر أو غير مباشر).

فالعامل في إقتصاد يعتمد النشاط السياحي فقط يمكن أن يواجه حالة عد الإسقرار الإدراكي و النفسي حول منصب شغلهم أو مستويات دخله، نظرا لتذبذب مستويات التشغيل من موسم لآخر، إضافة إلى تدني فرصه في الحصول على تدريب فعال، رعاية صحية جيدة، إعتراف بخبرته، إسكان مرضي، و ظروف عمل ملائمة[1].

6.2) آثار الصناعات الأخرى على السياحة:

يمكن أن يكون للأزمات الإقتصادية المختلفة أثر سلبي على النشاط السياحي، ففي بعض الأحيان تدمر مثل هذه الأزمات التدفقات السياحية نحو مناطق الجذب السياحي، ما ينعكس بدوره على حجم النشاط السياحي فيها. فكنتيجة للأزمة العالمية التي كانت بداياتها سنة **2007م** مثلا، و ما نجم عنها من إضطرابات مالية قوية مست إقتصاديات العديد من دول العالم، فإن قطاع السياحة و كغير من مختلف الصناعات شهد العديد من التحديات، بسبب تقلص سوق رأس المال و انخفاض إنفاق المستهلكين من الشركات و الأفراد على حد سواء.

[1] *United Nations Environment Programme, **"Negative Economic Impacts of Tourism"**, Ibid.*

حيث يذكر (***Pizam, 2009***) أن الشركات سجلت انخفاضا في المبيعات للسكن، خدمات الإطعام، التظاهرات و مختلف المنتجات السياحية، كما أن بعضها أغلقت أبوابها إلى الأبد نتيجة إلى انخفاض الطلب على تلك المنتجات لزبائن الفنادق، و المطاعم، و المؤتمرات،...إلخ، إضافة إلى انخفاض كبير في متوسط النفقات لكل زبون[1].

و على الرغم مما سبق ذكره لا يمكن القول أن التنمية السياحية ضمانة حقيقية لتنمية و تحسين الأوضاع الإقتصادية على نطاق واسع في الوجهات السياحية، بل يجب أن تكون وسيلة و مدخلا يدعم الوسائل الأخرى المتاحة للسلطات المحلية من أجل ضمان التنويع و النضج في الإقتصاد المحلي.

3. مساهمة القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري:

تشير التقارير العالمية إلى أن القطاع السياحي في الجزائر يبقى يترنح في مراتب متأخرة مقارنة بالدول الرائدة سياحيا على العموم و دول الجوار على الخصوص من حيث مساهمته في الإقتصاد الوطني. إذ يشير التقرير صادر عن المنظمة العالمية للسياحة و السفر سنة ***2015*م** حول آثار هذا القطاع في الإقتصاديات المحلية للدول بعنوان "**السفر و السياحة: الأثر الإقتصادي *2014* (الجزائر)**"، أن الجزائر إحتلت المرتبة ***75*** عالميا وفقا لمؤشر المساهمة المباشرة لقطاع السياحة و الأسفار في إجمالي الناتج المحلي الخام، و المرتبة ***105*** وفقا لمساهمته الإجمالية في نفس الناتج.

كما تفيد نفس الإحصائيات أن مناصب العمل التي يوفرها القطاع لا تصبوا إلى المعدلات المتاحة في دول الجوار المنافسة حيث تحتل الجزائر المرتبة ***86*** عالميا من حيث المساهمة المباشرة للسياحة في خلق مناصب العمل، و المرتبة ***117*** ضمن مؤشر المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في التشغيل.

[1] *Soultana (Tania) Kapiki (2012),* ***"The Impact of Economic Crisis on Tourism and Hospitality: Results from a Study in Greece"****, Central European Review of Economics & Finance, Vol. 02, No. 01, PP. 19-30.*

و فيمايلي عرض مفصل لمساهمة القطاع السياحي في الإقتصاد الوطني الجزائري وفقا لمنظمة الأسفار والسياحة العالمية[1]:

1.3) المساهمة المباشرة لقطاع السياحة و الأسفار في الناتج المحلي الخام للجزائر (PIB):

إذ بلغت المساهمة المباشرة لقطاع السياحة و الأسفار في الناتج المحلي الخام الجزائري وفقا لإحصائيات المنظمة العالمية للسفر و السياحة، ما يناهز **566 مليار دج** سنة **2013م**، أي ما يعادل نسبة **04%** من مجمل الناتج المحلي الخام، كما تشير ذات الإحصائيات إلى أنه من المحتمل أن ترتفع هذه المساهمة بنسبة **04.20%** ليصل المبلغ إلى ما يعادل **589.7 مليار دج** مع نهاية سنة **2014م**.

كما أوضحت أنه من المتوقع ارتفاع هذا المؤشر بنسبة **03.80%** سنويا لتصل المساهمة إلى **858.5 مليار دج**، ما سيعادل **04%** من الناتج المحلي الجزائري الخام في آفاق سنة **2024م**.

2.3) المساهمة الكلية لقطاع السياحة و الأسفار في الناتج المحلي الخام للجزائر (PIB):

وفقا لنفس التقرير فإن الجزائر تكون قد حققت سنة **2013م** ما يقارب **1129.80 مليار دج** كمساهمة إجمالية لقطاع السياحة و الإسفار في الناتج المحلي الخام، أي ما عادل نسبة **08%** من الناتج الإجمالي لنفس السنة، كما يرتقب أن هذه المساهمة سترتفع إلى **04.40%** ليكون المبلغ **1179.50 مليار دج** في نهاية سنة **2014م** أي ما يعادل **07.90%** من الناتج المحلي الخام، مضيفا أنه من المتوقع أن تبلغ ما يقارب **1802.60 مليار دج** بحلول سنة **2024م** لتسهم بـ **08.40%** من إجمالي الناتج المحلي الخام، بنسبة زيادة سنوية محتملة تقدر بـ **04.30%**.

3.3) المساهمة المباشرة لقطاع السياحة و الأسفار في توفير مناصب العمل في الجزائر:

[1] *World Travel & Tourism Council (2014),* ***"Travel & Tourism Economic Impact: Algeria",*** *annual research.*

ساهم القطاع وفقا للمنظمة العالمية السياحة و الأسفار في توفير ما يقارب ***364*** **ألف منصب عمل** حتى سنة ***2013*م**، و هو ما يعادل نسبة ***03.50%*** من إجمالي تعداد اليد العاملة في البلاد، كما رشحت ذات الهيئة أن هذه الحصة يمكن أن ترتفع في سنة ***2014*م** بمعدل ***04%*** لتصل إلى ***379*** **ألف منصب عمل** أي ما يعادل ***03.50 %*** من إجمالي العمالة، و تشمل هذه الإحصائيات عمال كل من الفنادق، الوكالات السياحية، الخطوط الجوية، خدمات نقل المسافرين المختلفة، إضافة إلى عمال المطاعم، و نشاطات الترفيه و التسلية المرتبطة بالسياح مباشرة، إضافة إلى أنها تتوقع أن قطاع السياحة و الأسفار قد يساهم في توفير ***500*** **ألف منصب عمل** في الجزائر مع نهاية سنة ***2024*م** بزيادة سنوية تقدر بـ ***02.80 %***.[1]

***4.3*) المساهمة الكلية لقطاع السياحة و الأسفار في توفير مناصب العمل في الجزائر:**

وفقا لنفس التقرير فإن السياحة تكون قد شغلت أزيد من ***747*** **ألف عامل** في الجزائر أي ما يعادل ***07.10%*** من الطاقة العاملة في البلاد سنة ***2013*م**، و هو الرقم الذي من المحتمل أن يبلغ ***778.5*** **ألف منصب عمل** بمعدل زيادة يقارب بـ ***04.20%*** أي ما يعادل ***07.02%*** من إجمالي اليد العاملة في سنة ***2014*م**. كما تشير التوقعات المرتبطة بسنة ***2024*م** أن هذه النسبة يمكن أن تنتقل إلى ***07.60%*** أي ما يعادل ***1*** **مليون و** ***68*** **ألف منصب عمل** بزيادة سنوية تقدر بـ ***03.20%***.

***5.3*) الإستثمار السياحي:**

تشير إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة و الأسفار إلى أن الإستثمار في القطاع السياحي في الجزائر مثل نسبة ***02.60%*** من إجمالي الإستثمار الوطني سنة ***2014*م**، حيث يكون قد جذب رؤوس أموال إستثمارية قاربت ***153.3*** **مليار دج** سنة ***2013*م**، و من المتوقع حسب نفس المصدر أن ترتفع رؤوس

[1] World Travel & Tourism Council (2014), Ibid.

الأموال هذه بنسبة ***01%*** سنة ***2014م***، لتصل إلى ***263.2*** **مليار دج** في نهاية سنة ***2024م*** بمعدل ارتفاع يقارب ***5.5%*** سنويا.

الخاتمة:

أدت نقاط الضعف التي يعاني من القطاع السياحي في الجزار و كذا تدهور درجة تنافسيته مقارنة بالقطاعات السياحية للبلدان الأخرى إلى تقويض أداءه و فعاليته في تحقيق الأهداف المرجوة منه كقطاع قائم بحد ذاته، حيث لم يتعدى نصيب الجزائر من حجم الحركة السياحة العالمية المسجل في سنة ***2014م*** نسبة الـ ***0.2%*** ، و نسبة الـ ***11.68%*** من حجم الحركة السياحية الوافدة لدول شمال إفريقيا، و هو ما يبين الوضع الحرج و الكارثي الذي يعيشه هذا القطاع المتواجد في منطقة معروفة بأنها تستقبل سنويا ثلثي الحركة السياحية العالمية، ما انعكس على مدى مساهمته في دفع الإقتصاد المحلي للبلد الذي يعاني من تراجع العائدات نتيجة لتدهور الأسعار في السوق العالمي للمحروقات، حيث يتواجد في مراتب جد متأخرة على المستوى العالمي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، و كذا قدرته على خلق فرص عمل جديدة للمواطنين الجزائريين.